

## قطر

قطر دولة ملكية تحكمها عائلة آل ثاني من خلال أميرها الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، الذي تولى السلطة، وبدعم من أعضاء بارزين في العائلة، من والده في عام 1995. يمارس الأمير السلطة مدعوماً بقانون شرعي و التشاور مع أهل الحل والعقد من المواطنين و قانون الإجماع، وحق أي مواطن في مقابلة الأمير للتظلم من القرارات الحكومية. يصدر الأمير القوانين عادة بعد التشاور مع أهل الحل والعقد حيث يتمثل ذلك في مجلس الشورى المعين والذي يساعد الأمير في رسم السياسة. في ابريل 2003، وافق حوالي 96% من الناخبين علي مسودة الدستور من خلال استفتاء عام. ينص الدستور علي نظام حكم وراثي يتولاه أبناء الأمير من عائلة آل ثاني. كما يتضمن الدستور منح سلطة تشريعية لمجلس الشورى الجديد، الذي يتكون من 30 عضو منتخب و 15 عضو معين. في شهر أبريل 2003، شارك المواطنون في ثاني انتخابات حرة ونزيهة لانتخاب المجلس البلدي. يتضمن الدستور وجود نظام قضائي مستقل ؛ إلا أن حوالي 50% تقريباً من القضاة هم من جنسيات أجنبية ويتبعون هذه المناصب تحت إشراف الحكومة.

قوات الأمن المدنية، التي تشرف عليها وزارة الداخلية، تتكون من الشرطة والإدارة العامة للأمن العام. هنالك جهاز واحد مدني للاستخبارات، وهو أمن الدولة، الذي أنشأ في يونيو 2003 من خلال دمج جهاز المخابرات السابق مع إدارة المباحث العامة. مثل سابقه، يتبع جهاز أمن الدولة مباشرة للديوان الأميري ويقوم بممارسة التحقيقات الخاصة بالأمن الداخلي و جمع المعلومات الإستخباراتية وتقع علي عاتقه المسئولية الرئيسية للتعامل مع حالات التحريض علي الفتنة والجاسوسية. وتسيطر السلطات المدنية بشكل فعال علي قوات الأمن. ولا توجد هنالك أي تقارير عن حالات لانتهاك حقوق الإنسان من جانب قوات الأمن.

اقتصاد البلاد هو اقتصاد مختلط. ويبلغ عدد السكان حوالي 600,000 منهم حوالي 150,000 يعتقد بأنهم مواطنين. تمتلك الحكومة معظم الصناعات والخدمات الأساسية، إلا أن تجارة التجزئة والصناعات الإنشائية تتبع للقطاع الخاص. ويعتبر البترول المورد الطبيعي الرئيسي للدخل، إلا أن موارد الدولة الضخمة من الغاز الطبيعي تزايد أهميتها بشكل مستمر. العمال الأجانب، ومعظمهم من جنوب آسيا و عرب، يمثلون حوالي 85% من القوى العاملة. العديد من الوظائف الحكومية تتاح بشكل عام للمواطنين فقط كما يتم تشجيع القطاع الخاص أيضاً علي توظيف المواطنين.

بالرغم من وجود مشاكل في بعض المجالات، فإن سجل الحكومة في مجال حقوق الإنسان قد تحسن في بعض النواحي خلال العام. لقد اتخذت البلاد خطوات هامة نحو الحكم الديمقراطي؛ إلا أنه لا يحق للمواطنين تغيير حكومتهم بشكل سلمي. فالحكومة تحد بشكل قاطع حق التجمع والتنظيم. كما أن الحكومة تحد من حرية الدين، بالرغم من أنها تواصل اتخاذ بعض الخطوات لتخفيف القيود علي ممارسة شعائر الأديان الأخرى غير الإسلام. القانون والعادات الاجتماعية تحد من حقوق المرأة. كما أن الحكومة تحد بشكل صارم من حقوق العمال. في بعض الأحيان، تساء معاملة خدم المنازل ويتعرضون للأذى. إن الأجانب، الذين يمثلون 75% من عدد السكان، يواجهون تمييزاً في أماكن العمل. كما تعتبر البلاد محطة للأفراد المتاجر فيهم.

## احترام حقوق الإنسان

### (I) القسم (1) احترام سلامة الإنسان و يشمل التحرر من:

#### (II) الحرمان التعسفي أو غير القانوني من الحياة.

لم ترد أي تقارير عن وقوع أعمال تعسفية أو غير قانونية لحرمان أحد من حياته ارتكبتها الحكومة أو إحدى وكالاتها.

### (III) الاختفاء

لم ترد أي تقارير عن اختفاء أشخاص لأسباب سياسية.

### (III) التعذيب وغيره من أشكال العقوبة الوحشية، أو المعاملة اللا إنسانية أو المهينة:

القانون يحرم التعذيب، وليست هنالك بلاغات عن قيام مسؤولين في الحكومة بممارسة ذلك. إلا أن، الحكومة تقوم بتطبيق معظم العقوبات الجسدية المنصوص عليها في القانون الإسلامي ولكنها لا تسمح بقطع الأطراف. كما أن العقوبات لا تطبق علناً.

ظروف السجن تقي بشكل عام بالمعايير الدولية. يتم سجن النساء في مكان منفصل عن الرجال كما يتم احتجاز الأحداث في مكان منفصل عن البالغين. المتهمين يتم احتجازهم قبل المحاكمة في مكان منفصل عن المحكومين. وتسمح الحكومة بمراقبة مستقلة لأحوال السجن؛ ولكن، لم تتم مثل هذه الزيارات خلال السنة.

### (IV) الاعتقال التعسفي، الاحتجاز، أو النفي:

يحرم القانون الاعتقال التعسفي أو الاحتجاز وأن الحكومة تراعي بشكل عام هذه الناحية. وتوجه السلطات اتهامها للمشتبه بهم خلال 48 ساعة، ولديهم 4 أيام لعرض المتهم علي قاضي، الذي ربما يأمر بالإفراج عن المشتبه به، أو يأمر باستمرار حبسه بانتظار المحاكمة، أو احتجازه تحفظياً لاستكمال التحقيق، أو الإفراج عنه بكفالة. ليس هنالك ما يفيد عن وقوع حالات احتجاز طويلة بانتظار المحاكمة. يحق للمتهم أن يوكل محامي ليمثله خلال عملية المحاكمة. ليست هنالك شروط لتوكيل محامي من قبل الدولة للدفاع عن المتهمين. المحتجزون من المشبه بهم في قضايا أمنية يسمح لهم عادة بتوكيل محامي عنهم؛ إلا أن من الممكن احتجازهم إلي أجل غير مسمي أثناء فترة التحقيق معهم. خلال السنة، ليست هنالك بلاغات عن حالات احتجاز انفرادي.

تسيطر وزارة الداخلية علي قوات الشرطة التي تشمل خفر السواحل والحدود، إدارة الإطفائية، وإدارة الهجرة. وبشكل عام تعمل هذه الأجهزة بكفاءة وأن الفساد واستغلال السلطة فيها في حده الأدنى. خلال السنة، أنشأت وزارة الداخلية مكتباً لحقوق الإنسان ضمن الإدارة القانونية لديها. يمنع الدستور النفي القسري للمواطنين، ولا توجد أي بلاغات خلال السنة عن حدوث مثل هذه الحالات.

### (V) رفض المحاكمة العلنية العادلة:

بالرغم من أن الدستور ينص علي وجود نظام قضائي مستقل، إلا أن معظم القضاة هم من الجنسيات الأجنبية وقيمون في البلاد بتصاريح إقامة تمنحهم لها السلطات المدنية. جميع القضاة يتولون وظائفهم باختيار من الحكومة. حوالي 50% من القضاة هم من مواطني الدولة. ويقوم الأمير بتعيين جميع القضاة لفترة 3 سنوات قابلة للتجديد.

خلال السنة، صدر قانون يمج المحاكم العدلية (القانون المدني) والمحاكم الشرعية (قانون الشريعة الإسلامية) تحت مجلس القضاء الأعلى. وظل الإدعاء العام تحت سلطة وزارة الداخلية.

تختص المحاكم العدلية بقضايا الخلافات التجارية، الأمن القومي، التهريب، والقضايا الجنائية. أما المحاكم الشرعية فهي تختص بالقضايا العائلية، الميراث، الإبعاد، الإصابات غير المقصودة، ومعظم القضايا المدنية الأخرى. ينص القانون علي إنشاء محاكم أمن دولة خاصة، بالرغم من عدم وجود قضايا عرضت علي هذه المحاكم منذ أن تولي الأمير الحالي مقاليد الحكم. يحق للمتهمين الذين يحاكمون أمام جميع المحاكم أن يستأنفوا الحكم. وتعتبر محكمة الاستئناف أعلى محكمة في البلاد.

طبقت المحاكم الشرعية معظم المبادئ الموجودة في مسودة قانون الأحوال الشخصية، الذي يشمل الزواج، الميراث، وشنون القاصرين، علي القضايا التي تحكم فيها. المحاكمات الشرعية عادة ما تكون قصيرة ويتم تطبيق القانون الشرعي عادة دون تدخل محامين؛ إلا أن هنالك عدد متزايد من المختصمين، وخاصة النساء، قد لجئوا في الفترة الأخير لتوكيل محامين لعرض قضاياهم. يفصل في القضايا الجنائية عادة خلال 2-3 أشهر بعد احتجاز المشتبه به. يحق للمشتبه بهم الخروج بكفالة ما عدا جرائم العنف. الأجانب الذين يتم اتهامهم في قضايا جنح بسيطة يمكن إطلاق سراحهم بكفالة من أحد المواطنين، بالرغم من أنهم يمنعون من مغادرة البلاد إلي أن يتم البت في القضية. يحق للمتهمين في القضايا المدنية توكيل محامين للدفاع عنهم.

يحق لكل من المتقاضين المسلمين وغير المسلمين اللجوء إلي المحاكم الشرعية للبت في القضايا العائلية، التجارية، والقضايا المدنية. المحاكمات في كل من المحاكم العدلية والشرعية تتم بشكل علني، إلا أن رئيس المحكمة يمكن أن يأمر بإغلاق قاعة المحكمة أمام الجمهور إذا رأي أن القضية حساسة. يقوم المحامون بتجهيز الخصوم والتحدث نيابة عنهم أثناء جلسات الاستماع. المتهم الذي لا يتحدث اللغة العربية يوفر له مترجم فوري. يحق للمتهمين توكيل ممثل قانوني عنهم طوال فترة المحاكمة والعملية السابقة لها.

المقيمون الأجانب غالباً ما يكونون في وضع الخاسر في القضايا التي تتعلق بتنفيذ عقود العمل. يمثل المتهمون أمام القاضي في جلسات استماع تمهيدية خلال 4 أيام من اعتقالهم. يمكن أن يمدد للقاضي فترة الاحتجاز ما قبل المحاكمة إلي أسبوع واحد كل مرة للسماح للسلطات باستكمال التحقيقات. لم تقع أي حالة للاحتجاز المطول قبل المحاكمة.

ليست هنالك بلاغات عن وجود سجناء سياسيين.

## (VI) التدخل الاعتباطي في خصوصية الفرد وعائلته و منزله أو مراسلاته.

يحرم القانون مثل هذه الأفعال، وتحترم الحكومة عادة مثل هذا التحريم. إن السلوك التقليدي لاحترام حرمة المنزل وخصوصية النساء توفر الحماية ضد مثل هذا التدخل الاعتباطي لكل من المواطنين وغير المواطنين. يجب أن تمنح السلطات القضائية أمراً بالتفتيش قبل أن تستطيع الشرطة تفتيش أي مسكن أو مكان عمل، باستثناء الحالات التي تتضمن الأمن القومي أو الطوارئ.

ليست هنالك بلاغات عن حدوث أعمال تفتيش للمنازل، غير مصرح به، خلال هذا العام. ويعتقد بأن الشرطة وقوات الأمن تقوم بمراقبة المكالمات الهاتفية للمجرمين المشتبه بهم، وأولئك الذين يعتبرون خطراً على الأمن وبعض الأجانب المنتقنين.

علي المواطن/المواطنة أن يحصل علي تصريح من الحكومة إذا رغب في الزواج من أجنبية/أجنبي وأن يتقدم بطلب للحصول علي تصريح إقامة للزوجة إذا تم الزواج. مثل هذا التصريح غالباً ما يمنح.

## القسم 2 احترام الحريات المدنية، ويشمل ذلك:

### أ- حرية التعبير والصحافة.

ينص الدستور علي حرية التعبير والصحافة؛ إلا أن الحكومة تضع بعض القيود علي هذه الحقوق عند الممارسة. يمارس الصحفيون رقابة ذاتية، بسبب الضغوط الاجتماعية والسياسية، علي ما يكتبونه من تقارير حول السياسات الحكومية أو العائلة الحاكمة، أو العلاقات مع الدول المجاورة.

يعبر المواطنون عن العديد من آرائهم بحرية وعلناً، علي الرغم من أنهم يتفادون مناقشة القضايا السياسية والدينية الحساسة. الأغلبية الكبرى من غير المواطنين لم يستطيعوا التعبير عن أنفسهم بحرية أو بشكل علني. لم تحاكم الحكومة أي شخص بسبب تعبيره عن رأي تم اعتباره مخالفاً.

هنالك ثلاثة صحف يومية عربية واثنين إنجليزية ليست ملكاً للدولة؛ إلا أن ملاكها أو رؤساء مجالس إدارتها هم بشكل عام إما مسؤولين حكوميين رفيعي المستوى أو لهم صلات بمسؤولين في الحكومة. نسخ الصحف والمجلات الأجنبية التي تدخل البلاد تخضع للرقابة للتأكد من خلوها من الصور والمواضيع الجنسية الفاضحة.

بالرغم من أن النقد العلني لمسؤولي الدولة أمر نادر، إلا أن أداء الوزارات يعتبر موضع شكوى واسعة. خلال السنة، تم انتقاد وزارة الشؤون البلدية والزراعة بشكل علني بشأن قرارها عن إلزام أصحاب الأعمال التجارية الصغير بالتأمين، وفشلها في توفير المرافق السليمة لذبح المواشي.

يقوم مكتب الرقابة في الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون القطرية بمراجعة المواد للتأكد من عدم إذاعة أو عرض الكتابات أو الصور الفاحشة التي تعتبر منافية لتعاليم الإسلام. ليست هنالك بلاغات عن رقابة سياسية علي المطبوعات الأجنبية أو وسائل إذاعة الأخبار أو البرامج الأجنبية.

يقوم موظفو الجمارك بفحص وسائل الإعلام المستوردة، أشرطة الفيديو، والمواد المشابهة للتأكد من خلوها من المواد الإباحية، ولكنها لم تعد تمنع إدخال المواد الدينية غير الإسلامية للاستخدام الشخصي (أنظر القسم 2 ت). ينص القانون علي عقوبات جنائية والسجن علي حالات القذف والتشهير. جميع القضايا التي تتضمن مسائل إعلامية تخضع لسلطة المحاكم الجنائية.

التلفزيون والإذاعة المملوكين للدولة يعكسان وجهة نظر الحكومة، إلا أن الشبكة الفضائية التلفزيونية، الجزيرة، قد أدخلت منظوراً موجهاً للعالم وهو أن كلاً من الجزيرة والحكومة يديان بأن لا تأثير للحكومة عليها. بالرغم من أنها ملكية خاصة منذ أن بدأت إرسالها، إلا أن الحكومة قد

دفعت جزءاً من التكلفة التشغيلية للجزيرة برامج الجزيرة لا تغطي عادة الأخبار المحلية. هنالك برنامج صباحي إذاعي يتصل فيه المتحدثون عبر الهاتف وهو يناقش بشكل مستمر مواضيع مثل عدم كفاءة الجهات الحكومية أو تقصيرها وعدم تجاوب مختلف الوزارات مع طلبات المواطنين، مثل سوء المدارس، عدم إيصال مرافق المياه والصرف الصحي المناسبة، والمشاكل المتعلقة بنظام الرعاية الصحية.

هنالك أكثر من 80,000 مدخل للإنترنت، يتم توفيرها من خلال شركة اتصالات خاصة احتكارية. تقوم الحكومة بمراقبة محتويات شبكة الإنترنت السياسية، الدينية والصور الإباحية عن طريق سيرفر مفوض يقوم بإغلاق المواقع التي تتضمن كلمات وعبارات افتتاحية لها دلالات معينة. المستخدم الذي يعتقد بأن الموقع قد تمت مراقبته عن طريق الخطأ يستطيع أن يقدم عنوان هذا الموقع للنظر فيه والتأكد من مدى صلاحيته.

ينص الدستور علي حرية الرأي والبحث العلمي؛ إلا أنه لا يوجد هنالك تقليد بالحرية الأكاديمية وأساتذة الجامعات يمارسون الرقابة الذاتية.

## II- حرية الاجتماع والتجمع السلميين:

ينص الدستور علي حرية التجمع؛ إلا أن الحكومة حدثت وبشكل قاطع من ممارسة هذا الحق. لم تسمح الحكومة بشكل عام بالمظاهرات السياسية.

ينص الدستور علي حرية التنظيم؛ إلا أن الحكومة حدثت وبشكل قاطع من ممارسة هذا الحق. فالحكومة لم تسمح بإنشاء أحزاب سياسية أو تنظيمات مهنية دولية تنتقد الحكومة أو أي حكومة عربية أخرى. الجمعيات الخاصة الاجتماعية، الرياضية، التجارية، المهنية والثقافية يجب أن تسجل نفسها لدي الحكومة وأن تسجل مثل هذه الجمعيات تتم الموافقة عليه بشكل روتيني. تقوم القوي الأمنية بمراقبة أنشطة مثل هذه الجماعات.

## III- حرية الدين

ينص الدستور علي حرية العبادة، وفقاً للقانون ومتطلبات حماية النظام العام؛ إلا أن الحكومة واصلت منعها للتيشير بأديان أخرى في أوساط المسلمين بواسطة غير المسلمين ووضعت بعض القيود علي الممارسة العلنية للعبادة.

دين الدولة هو الإسلام، وفقاً للمذهب الوهابي لأنصار السنة. بينما يمارس الشيعة من المسلمين معظم شعائهم الدينية بحرية، إلا أنهم لا ينظمون احتفالات الشيعة التقليدية أو يمارسون شعائرها مثل جلد أنفسهم بالسياط بشكل علني.

ترتبط الحكومة والعائلة الحاكمة بالإسلام ارتباطاً لا مناص منه. وتقوم وزارة الشؤون الإسلامية بإدارة عمليات إنشاء المساجد، الشؤون الدينية، والتعليم الديني للبالغين والمعتنقين الجدد للإسلام. وتقوم وزارة التربية والتعليم بإدارة التعليم الديني في المدارس العامة. يشارك الأمير في صلاة عيدي الفطر والأضحى في أماكن عامة كما يقوم بتمويل بعثات الحج للفقراء من المسلمين.

المسلمين الشيعة ممثلون بشكل جيد في الإدارة البيروقراطية مجتمع الأعمال، ولكن لا يوجد من بين الشيعة من يتبوأ مناصب رفيعة في الأمن القومي.

لقد أعطت الحكومة وضعاً قانونياً للكاثوليك، الكنيسة الإنجليكانية، الأرثوذكس، الأقباط والعديد من الأقليات المسيحية الآسيوية؛ الطوائف المسيحية الأخرى يمكن أن تطلب الاعتراف بها. إلا أن، الحكومة لا تسمح ببناء أماكن عبادة جديدة، لغير المسلمين، بدون تصريح. في شهر مايو، منحت الحكومة أرقام تسجيل لطوائف مسيحية وسمحت لها بفتح حسابات بنكية وإصدار تأشيرة تحت كفالتها لقياس. خلال السنة الحالية، واصل المسؤولون المسيحيون جهودهم للحصول علي تصريح ببناء كنائس علي أراضي تمتلكها الدولة؛ إلا أن الحكومة لم تصدر أي ترخيص بالبناء حتى نهاية السنة.

لا يحق لغير المسلمين الدعوة إلي دينه، وتضع الحكومة بعض القيود علي ممارسة العبادة في أماكن عامة لغير المسلمين. التحول عن الإسلام يعتبر ردة، ويعتبر من الناحية الفنية جريمة كبرى؛ إلا أنه، منذ عام 1971، ليس هنالك أي سجل عن محاكمة شخص علي مثل هذه الجريمة.

لم تسمح الحكومة للهندوس، البوذيين، البهائيين أو معتقي الديانات الأخرى بممارسة شعائرهم الدينية بحرية كما تفعل الطوائف المسيحية. إلا أنه لا توجد جهود رسمية لمنع أتباع هذه الأديان من ممارسة شعائرهم سرّاً.

تمنع الحكومة بشكل رسمي نشر، استيراد، وتوزيع الكتب الدينية غير الإسلامية؛ إلا أن في واقع الحال لا يمنع الأفراد عادة عن جلب الإنجيل وبعض المواد الدينية معهم للاستخدام الشخصي. المواد الدينية التي تستخدم في أعياد الميلاد وعيد الفصح متوفرة في المحلات التجارية. إلا أن الإنجيل غير متوفر باللغة العربية.

التعليم الديني مادة إجبارية في المدارس العامة. بينما لا توجد قيود علي غير المسلمين الذين يدرسون دروساً دينية خاصة، نجد أن معظم الأطفال الأجانب يحضرون دروس دينية خاصة.

لمناقشة أكثر تفصيلاً، يرجى الإطلاع علي التقرير الدولي حول الحرية الدينية لعام 2003.

#### **IV-حرية التنقل داخل البلاد، السفر للخارج، الهجرة، والعودة للوطن:**

ينص القانون علي هذه الحقوق، وتحترم الحكومة عادة هذه الحقوق؛ إلا أن هنالك بعض الإستثناءات الملحوظة. ليست هنالك قيود علي السفر الداخلي باستثناء حول المواقع العسكرية الحساسة والمنشآت البترولية. بشكل عام، لا تحتاج المرأة إلى تصريح من وليها الرجل للسفر؛ إلا أن الرجل يستطيع أن يمنع أقاربه من النساء والأطفال من مغادرة البلاد عن طريق تسجيل أسمائهم لدي سلطات الهجرة وجوازات المنافذ. من الناحية الفنية، يجب علي المرأة التي توظفها الدولة الحصول علي تصريح رسمي بالسفر إلي الخارج عند طلب المغادرة، إلا أن المدى الذي يطبق به هذا الشرط غير معروف. لا تسمح الحكومة لأحد الوالدين غير المواطن، حتى ولو كان يكفل أبنائه، بإخراجهم من البلاد بدون إذن الوالد المواطن. المواطنون الذين ينتقدون الحكومة يواجهون أحياناً قيوداً لحقهم في السفر الي الخارج.

ينص الدستور علي حق المواطنين في العودة. يخضع الأجانب لقيود لدخول البلاد والخروج منها وهي إجراءات مصممة للتحكم في حجم العمالة المحلية (أنظر القسمين 6/ت و 6/ث). النساء الأجانب المتزوجات بمواطنين يمنحن تصاريح بالإقامة في البلاد كما يستطعن التقدم بطلب الجنسية القطرية؛ إلا أنهن إذا رغبن في ذلك فعليهن التخلي عن جنسياتهن الأصلية.

لم تضع الحكومة سياسة رسمية لمنح اللجوء أو إيواء الأشخاص الذين ينطبق عليهم وصف اللاجئين السياسيين الوارد في اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين السياسيين في بروتوكول عام 1967. أولئك الذين يحاولون الدخول إلى البلاد بطريقة غير مشروعة، بمن في ذلك الأشخاص الذين يسعون للحصول علي وضع اللاجئ السياسي، من الدول المجاورة، يتم منعهم من الدخول. طالبو اللجوء، الذين يتمكنون من الحصول علي كفالة محلية أو وظيفة، يسمح لهم بدخول البلاد ويستطيعون البقاء فيها طالما ظلوا موظفين داخل الدولة. ليست هنالك بلاغات عن عودة إجبارية لأفراد إلى بلاد يخشون فيها من تنفيذ أحكام إعدام بحقهم.

### القسم 3 احترام الحقوق السياسية: حق المواطنين في تغيير حكومتهم

لقد اتخذت البلاد خطوات واضحة نحو الحكم الديمقراطي؛ إلا أن المواطنين لا يحق لهم تغيير حكومتهم بشكل سلمي. ينص القانون علي نظام سياسي ديمقراطي ونظام حكم وراثي تتوارثه سلالة الأمير من أسرة آل ثاني. توكل السلطة التشريعية لمجلس شوري، غالبية أعضائه من المنتخبين. مازال أثر التقاليد البدوية قوياً في المجتمع، ولم تسمح الحكومة بإنشاء أحزاب سياسية أو مجموعات معارضة منظمة.

يمارس الأمير معظم السلطات التنفيذية، بما في ذلك تعيين أعضاء مجلس الوزراء. ينص الدستور علي إنشاء مجلس شوري جديد يتكون من أعضاء منتخبين ومعينين لوضع مشاريع القوانين؛ إلا أنه لم يتم انتخاب أو تعيين أعضاء هذا المجلس خلال هذا العام. خلال السنة، أنتخب المواطنون أعضاء جدد للمجلس البلدي الذي يتكون من 29 عضو. وقد شارك في هذا الانتخاب وترشح له المواطنون والمواطنات ممن تبلغ أعمارهم 18 سنة فما فوق. هذا المجلس عبارة عن هيئة غير حزبية ويقوم بمناقشة القضايا المحلية مثل إصلاح الطرق، الحائق والمساحات الخضراء، أعمال النظافة ومشاريع الأشغال العامة. ويأتي دوره في إسداء النصح لوزير الشؤون البلدية والزراعة، وليس للمجلس سلطة تغيير السياسات.

إن عدم وجود الخبرة السياسية وأثر العادات والتقاليد ودورها ما زالت تحد من مشاركة المرأة في السياسة؛ إلا أنه في أبريل، أنتخب المواطنون امرأة واحدة ضمن أعضاء المجلس البلدي التسعة والعشرون. كما عين الأمير وزيرة للتربية والتعليم ضمن أعضاء مجلس الوزراء الستة عشر. كما أن مدير جامعة قطر، المعين حديثاً، امرأة أيضاً. وتتولي أخت الأمير رئاسة المجلس الأعلى لشؤون الأسرة بمرتبة وزير.

## القسم 4 موقف الحكومة تجاه التحقيقات الدولية و تحقيقات أجرتها منظمات غير حكومية حول انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان

لا تسمح الحكومة لمجموعات حقوق الإنسان المستقلة بالتواجد ولم يعرف عن وجود أي منها. ليس هنالك علم بأن أي من منظمات حقوق الإنسان العالمية طابت التحقيق في الأوضاع داخل البلاد خلال السنة.

خلال السنة قام أعضاء من الوزارات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني بتكوين لجنة قومية جديدة لحقوق الإنسان، والتي أوكلت إليها التحقيق في وتحسين الأوضاع المحلية لحقوق الإنسان.

## القسم 5 التمييز علي أساس العرق، الجنس، العجز، اللغة، أو الوضع الاجتماعي.

يحرم القانون التمييز في مكان العمل؛ إلا أن التمييز المؤسسي، الثقافي، والقانوني وفقاً للجنس، العرق، والوضع الاجتماعي موجود.

### النساء

تحرم الشريعة جميع أنواع التحرش الجسدي. ووفقاً لمنظمة محلية، شبه حكومية، تهتم بشئون الأسرة، هنالك عنف منزلي ضد المرأة، ولكنه ليس علي نطاق واسع. خلال السنة، لم تكن هنالك توقيفات أو أحكام صادرة في قضايا عنف منزلي، تم الإعلان عنها. العقوبة القصوى للاغتصاب هي الإعدام. لا تعاقب الشريعة علي اغتصاب الزوجة.

بعض أرباب العمل يسيئون معاملة خادمتهم الأجنيات، خاصة أولئك القادمات من جنوب آسيا والفلبين (أنظر القسم 6/ج). توفر السفارات الأجنبية مأوي للخادمت اللاتي يهربن من مخدميهن بسبب التحرش بهن أو لخلاف معهن. الخادمت اللاتي يتم التحرش بهن غالباً ما لا يلجأن للشكوى بسبب خوفهن من فقدان وظائفهن.

يسمح النظام القانوني بالرفق والتساهل مع الرجل المدان "بجريمة الشرف"، أو جريمة العنف التي يرتكبها الرجل ضد المرأة بسبب فعل غير محتشم قامت به أو سلوك جريء؛ إلا أن مثل هذه الجرائم نادرة الحدوث ولم تسترعي انتباه الرأي العام خلال العام.

حالت التقاليد والقانون دون نشاط المرأة. لقد التزمت الحكومة بالشريعة الممارسة محلياً في الأمور المتعلقة بالميراث وحضانة الطفل. للزوجين المسلمين حق تلقائي في وراثة أحدهما الآخر؛ إلا أن أحد الزوجين الغير مسلمين (ودائماً ما تكون الزوجات، إذ أن المرأة المسلمة لا تستطيع قانوناً الزواج بغير المسلم) لا ترث بشكل قانوني إلا إذا أوصي لها الزوج بشيء (لا يتجاوز ثلث ما يملك). الزوج المسلم لا يرث، بشكل تلقائي، ممتلكات زوجته الغير مسلمة. للزوجة المسلمة حق وراثة الزوج؛ إلا أنها ترث نصف ما يرثه الأقارب الذكور. في حالة الطلاق، يبقى الأطفال الصغار عادة مع الأم، بغض النظر عن دينها.

تستطيع النساء حضور جلسات المحاكم، ولكنهن عادة ما يوكلن أحد أقاربهن؛ إلا أنهن يستطعن الوقوف بأنفسهن أمام المحاكم إذا رغبن في ذلك. شهادة امرأتين تعدل شهادة رجل واحد، إلا أن

المحاكم عادة ما تتعامل مع ذلك وفقاً لكل حالة. لا يطلب من المرأة غير المسلمة اعتناق الإسلام بعد زواجها من مسلم؛ إلا أن العديد منهن يتخذن قراراً طوعاً بذاك. لا يطلب من المرأة غير المسلمة التحول الي جنسية الزوج بعد الزواج. الأطفال الذين يولدون لأب مسلم يعتبرون مسلمين.

العديد من النساء يعملن كمهنيات كبار في وظائف حكومية، تعليمية، صحية وفي القطاع الخاص. مثلت النساء 14% من إجمالي القوي العاملة، و26% من القوي العاملة الوطنية المحلية، بما في ذلك أساتذة الجامعات، مدرسي المدارس العامة، والشرطة. وتتلقى المرأة أجراً متساوياً للعمل المتساوي؛ إلا أنهم غالباً ما لا يتلقين علاوات متساوية في مجال تكاليف النقل والسكن.

بالرغم من تمكن النساء من الناحية القانونية من السفر إلى الخارج لوحدهن (أنظر القسم 2/ث)، إلا أن التقاليد والضغوط الاجتماعية جعلت من اللازم مرافقة الرجال للعديد منهن.

تمنع الحكومة منظمات حقوق النساء المستقلة؛ إلا أن المجلس الأعلى لشئون الأسرة سعي لتحسين وضع النساء والأسرة تحت القانونين المدني والإسلامي. لقد أنشأ المجلس مشاريع مثل مراكز التنمية والتعليم المبكر للأطفال، المكتبة الوطنية للأطفال، اليتامى، والمراكز الاستشارية للأسرة. كما أعد المجلس أو شارك في إعداد عدداً من المؤتمرات القومية والعالمية، الدراسات والتقارير حول وضع المرأة في البلاد.

### الأطفال:

اهتمت الحكومة بسعادة ورفاهية الأطفال. ولقد وفرت الحكومة نظام التعليم المجاني العام، وبتمويل جيد من الدولة، (من الابتدائي حتى الجامعي) مع برنامج متكامل للصحة الوقائية. لقد كان التعليم إجبارياً لكل المواطنين (بنين وبنات) حتى عمر الثامنة عشر. كما كان التعليم الابتدائي (وهو ما يوازي المستوي التاسع) إجبارياً لجميع أطفال غير المواطنين. إلا أن تغطية الرعاية الصحية بالنسبة للأطفال المقيمين كانت محدودة.

ليس هنالك نمط اجتماعي لسوء استغلال الأطفال، باستثناء الاتجار بالأحداث لاستخدامهم في ركوب الهجن في المسابقات (أنظر القسم 6/خ).

للمجلس الأعلى لشئون الأسرة خطاً هاتفياً ساخن يسمى الخط الصديق مخصص لاستخدام الأطفال. ويسمح هذا الخط لكل من أطفال المواطنين وأطفال المقيمين بالاتصال به لتوجيه الأسئلة والتعبير عن مشاكلهم التي تتراوح ما بين المدرسة، الصحة، المشاكل النفسية والتحرش الجنسي.

### الأشخاص المعاقين:

لا يتناول القانون مسألة التمييز ضد الأشخاص المعاقين، وأن الحكومة قد شرعت قانون يتيح إمكانية الوصول للمعاقين، والذين يواجهون أيضاً تمييزاً اجتماعياً. لقد وفرت الحكومة مستشفى ومدارس تقدم نوعية عالية من الخدمات المجانية للأفراد، بمن فيهم المقيمين، الذين يعانون من إعاقات عقلية وجسدية.

### الأقليات القومية العرقية/الأثنية:

تطبق الحكومة تمييزاً علي أساس الجنسية في مجالات العمل، التعليم، السكن، والخدمات الصحية.

لا يتلقى الأجانب المقيمين نفس المنافع التي يتلقاها المواطنين. إن عليهم دفع تكاليف الرعاية الصحية، الكهرباء، الماء، والتعليم (وهي خدمات تقدم للمواطنين مجاناً) ولا يسمح لهم بتملك العقارات. أكبر الجاليات الأجنبية هي الهندية، الباكستانية، والإيرانية والعرب من الدول العربية الأخرى. في القطاع الخاص، يحتل العديد من المواطنين من ذوي الأصول الإيرانية، بعضاً من أعلى المناصب.

## القسم 6 حقوق العمال

### أ- حق التجمع:

يمنع القانون جميع العمال من تكوين نقابات عمالية. ويسمح القانون بتكوين جمعيات استشارية مشتركة تتكون من ممثلين لصاحب العمل والعمال. إن حق التجمع ممنوع بشكل قطعي. هذه الجمعيات لا تناقش الأجور ولكنها تناقش مواضيع مثل التنظيم، الإنتاجية، ظروف العمل، تدريب العاملين، وإجراءات السلامة وتطبيقها. كان هنالك تمثيل لمنظمة العمل الدولية في اجتماع مجلس وزراء العمل بمجلس التعاون الخليجي الذي عقد في الدوحة خلال شهر نوفمبر. ولقد وقعت المنظمة بروتوكولا للتعاون مع دول مجلس التعاون الخليجي من أجل تطوير الوسائل التدريبية وتطوير طرق معالجة مشاكل العمل الأخرى.

منذ عام 1995 تم تعليق استفاضة البلاد من البرنامج الأمريكي لضمان شركات الاستثمار الخاص لما وراء البحار بسبب عدم التزام الحكومة بمعايير حقوق العمال المعترف بها دولياً.

### ب- حق التنظيم والمساومة الجماعية:

تم منع المساومة الجماعية. ويتم وضع وتحديد أجور العاملين من جانب واحد دون تدخل من الحكومة. تقوم المحاكم المحلية بالبث في نزاعات العمل بين العاملين وأرباب العمل؛ إلا أن العمال الأجانب يتفادون لفت الانتباه إلى مشاكلهم مع مخدمهم خوفاً من قيام هؤلاء المخدمين بإبعادهم عن البلاد.

يمنح القانون معظم العاملين حق الإضراب، ولكن فقط بعد أن يتم رفض مظلمتهم بواسطة إدارة العمل التابعة لوزارة الخدمة المدنية. يمكن أن يغلق أصحاب العمل أماكن العمل وصرف العمال بمجرد أن تستمع إدارة العمل للشكوى. وينظر لهذه الإدارة علي أنها تتعامل بموضوعية، بشكل عام، ضمن حدود صلاحياتها الضيقة، في قضايا عدم دفع الرواتب وظروف السكن السيئة التي تعرض لها. ولكنها لا تنظر في شكاوي تدني الرواتب، في غياب الاتحادات العمالية.

بالرغم من أن سياسة الحكومة كانت مساعدة العمال الذين يبحثون عن قبض رواتبهم المتأخرة (عادة عن طريق إدارة العمل)، إلا أن هنالك مجموعات صغيرة من العمال لجأت إلى التوقف غير المشروع عن العمل للضغط باتجاه تسديد أجورهم المتأخرة. لقد أضربت مجموعات من العمال، تصل إلى 1500 فرد، عن العمل بعد أن فشل تدخل إدارة العمل في إلزام مخدمهم بدفع الأجور المتأخرة. خلال شهر يونيه، تم اعتقال 500 عامل يعملون لدي شركتي إنشاءات ثم تم إطلاق سراحهم فيما بعد بسبب إعاقتهم لحركة السير، وهم في طريقهم إلى موقع للاعتصام، احتجاجاً علي عدم تسديد رواتبهم المتأخرة.

موظفي الحكومة، خدم المنازل، أو الموظفين من أفراد العائلة ليس من حقهم الإضراب. لا يحق لأي موظف في قطاع المرافق العامة، الصحة، أو الأمن أن يضرب، إذا كان هذا الإضراب سوف يؤثر على العامة أو يؤدي إلى تلف الممتلكات.

ظلت الإضرابات محدودة خلال السنة. في شهر مايو، أضرب 350 فني لدى شركة هندسية لمدة خمسة أشهر بسبب عدم دفع رواتبهم. وفي شهر يوليو، قاموا باحتجاز 4 مسئولين بالشركة كرهائن لمدة تزيد على 12 ساعة لأن رواتبهم لم تدفع لهم بعد. كما حدث أيضاً في يوليو أن قام 250 من العمال الآسيويين، من ضمن الشركة الإنشائية ذات المشاكل، بالاعتصام داخل مباني الشركة للاحتجاج على فشل الإدارة المتكرر في الوفاء بوعودها لحل مشكلة الرواتب المتأخرة. تدعي إدارة العمل بأنها قد حلت معظم مشاكل العمال بشكل ودي، مع إحالة نسبة ضئيلة منها إلى المحاكم للبت فيها.

لا توجد مناطق لتصنيع الصادرات.

### ت- العمل القسري أو عمل السخرة:

يمنع القانون العمل القسري أو العبودية، بما في ذلك تشغيل الأطفال؛ إلا أن، العمال الأجانب في بعض الحالات يتم توظيفهم تحت ظروف تماثل العمل القسري. ثلاثة أرباع القوي العاملة هم من الأجانب، الذين يعتمدون على شخص واحد كصاحب عمل للحصول حق الإقامة، يكونون عرضة للاستغلال. فعلى سبيل المثال، يجب أن يصدر الكفيل موافقته قبل منح تصاريح الخروج لأي عامل أجنبي يرغب في مغادرة البلاد. بعض أرباب العمل يمتنعون عن مثل هذه الموافقة بشكل متعمد لإجبار العمال الأجانب على العمل لفترات أطول مما يريدون. العمال الغير مهرة وخدم المنازل هم بالأخص أكثر عرضة لعدم دفع الرواتب أو تأخير دفعها.

### ث- وضع استخدام الأطفال في العمل والحد الأدنى لأجور العمال.

ينص القانون على أن صغار السن ما بين 15 إلى 18 يمكن أن يعملوا بموافقة من والديهم أو أولياء أمورهم، كما أن بعض الأطفال يعملون في محلات صغيرة تملكها العائلة؛ إلا أن تشغيل الأطفال موجود. كما أن صغار السن لا يعملون أكثر من 6 ساعات في اليوم أو أكثر من 36 ساعة في الأسبوع. يجب على أرباب العمل موافاة إدارة العمل بأسماء ووظائف صغار السن الذين يعملون لديهم والحصول على موافقة وزارة التربية على توظيف هؤلاء الصغار. يمكن أن تمنع إدارة العمل تشغيل صغار السن في المهن التي تري أنها مضرّة بصحة، سلامة، أو أخلاقيات هؤلاء الصغار. هنالك أطفال صغار جداً، في الغالب من أصول أفريقية أو جنوب آسيوية، يستخدمون كجوكية في سباقات الهجن (أنظر القسم 6/ح).

يمنع القانون تشغيل الأطفال بالإكراه أو استعبادهم، وتقوم الحكومة عادة بتطبيق هذا المنع فيما يخص أطفال المواطنين، ولكن ليس على أطفال غير المواطنين (أنظر القسم 6/ت).

### ج- ظروف العمل المقبولة.

بالرغم من أن القانون ينص على أن للأمير سلطة وضع حد أدنى للأجور، إلا أنه لا يوجد حد أدنى للأجور. ويوفر الأجر المتوسط الحد الأدنى من الحياة الكريمة للعامل وأسرته. ووفقاً لإحصاءات مجلس التخطيط، بلغ متوسط الدخل الشهري خلال العام 2001 حوالي 795 دولار أمريكي (

2,902 ريال). يحدد القانون ساعات العمل الأسبوعية ب 48 ساعة مع عطلة أسبوعية قدرها 24 ساعة، بالرغم من أن معظم الدوائر الحكومية قد أتبعته نظام ال 36 ساعة في الأسبوع . الموظفين الذين يعملون لأكثر من 48 ساعة في الأسبوع، أو 36 ساعة في الأسبوع خلال شهر رمضان، يتقاضون أجراً إضافياً. الدوائر الحكومية وشركات القطاع الخاص الكبرى امتثلت لهذا القانون؛ إلا أن هذا القانون لم يطبق بحق العمالة غير الماهرة وخدم المنازل والأفراد، والذين هم من الأجانب في الغالب. فالعديد من مثل هؤلاء العمال يعملون في معظم الأحيان 7 أيام في الأسبوع وأكثر من 12 ساعة في اليوم مع قليل من أيام الراحة أو قد لا توجد مطلقاً. كما أنهم لا يتلقون أجوراً إضافية علي ساعات العمل الزائدة ولا توجد طريقة فعالة لمواجهة هذه المظالم.

لقد قامت الحكومة بسن قوانين بخصوص سلامة العامل إلا أن تنفيذ هذه القوانين، وهو من مسئولية وزارة الطاقة والصناعة، قد تباطأ بسبب عدم كفاية التدريب وقلة الموظفين. قامت إدارة السلامة العامة بمراقبة تدريبات السلامة وظروفها، كما أن لشركة البترول، التي تملكها الدولة، معاييرها وإجراءاتها الخاصة بالسلامة. وتحدد القوانين الإعاقات الجزئية والدائمة التي يمكن التعويض عنها، بعضها يتعلق بالتعامل مع الكيماويات والمنتجات البترولية أو إصابات أعمال الإنشاء. ولا يضع القانون مبلغ محددة للتعويض في مثل هذه الحالات. لقد وفرت الحكومة العلاج الطبي المجاني للعمال الذين أصيبوا بأمراض أو إصابات تتعلق بالعمل. لا ينص القانون بشكل محدد علي حق العمال في إبعاد أنفسهم عن ظروف العمل التي تشكل خطراً عليهم، وغالباً ما يتردد العامل في القيام بذلك خوفاً من فصله عن العمل. ينص القانون علي حق أي عامل في البحث عن مخرج قانوني من ظروف العمل الشاقة؛ ولكن، خدم المنازل لا يبحثون عادة عن مثل هذا المخرج من أجل تقادي إبعادهم عن البلاد.

يستطيع العمال الأجانب دخول البلاد بتأشيرة زيارة، ولكن يجب علي الكفيل تحويل تأشيرة الزيارة هذه إلى تأشير عمل، كما أن علي العامل الحصول علي موافقة كفيله حتى يستطيع مغادرة البلاد. كما قامت الحكومة أيضاً بتوقيع عقوبات علي أرباب العمل من المواطنين، الذين خالفوا بشكل صارخ قوانين الإقامة والكفالة، بمنعهم من استقدام عمالة جديدة حتى يقوموا بتصحيح وضعهم. أساء أرباب العمل معاملة خدم المنازل الأجانب. ويمثل سوء المعاملة هذا في عدم دفع الرواتب أو تأخير دفعها؛ في بعض الحالات يكون سوء المعاملة في شكل اغتصاب أو اعتداء جسدي.

### ح- الاتجار بالأفراد:

يمنع القانون البغاء والاتجار بالأفراد؛ إلا أن الرجال والنساء تم الاتجار فيهم في شكل عمالة قسرية كما تم نقل الأطفال إلى البلاد للاتجار بهم للعمل جوكية في سباقات الهجن.

الأطفال في عمر 4 إلى 15 سنة، غالباً من أصول أفريقية، باكستان وبنغلادش يستخدمون للعمل جوكية في سباقات الهجن. أولياء الأمور أو المدربين، الذين غالباً ما يدعون بأنهم آبائهم، قاموا بجلب هؤلاء الأطفال إلى البلاد وأشرفوا علي تدريبهم. إن هؤلاء الأطفال يعيشون في ظروف صعبة ويتم تدريبهم علي أساس يومي ليصبح الواحد منهم ركباً.

لقد كانت البلاد أيضاً مكاناً للنساء والبنات اللاتي سافرن من بلادهن للعمل كخادمات في المنازل. هنالك بلاغات علي أن بعضهن قد أجبرن علي القيام بأعمال منزلية شاقة والبعض الآخر تعرض للاستغلال الجنسي.

تحقق الحكومة بشكل نشط وتحاكم المتعاملين في الاتجار بالأفراد. في عام 2002، تقدم 474 عامل أجنبي بشكوى لدى محاكم العمل، وكانت بشكل عام بشأن عدم دفع الرواتب؛ وقد تم الحكم في 127 منها لصالح المدعين، 141 تم تأجيلها و 127 ما زالت معلقة أو تم تحويلها إلى محاكم أخرى بنهاية العام. خلال السنة، تقدم 579 عامل أجنبي بشكاوي مماثلة إلى محاكم العمل. في أبريل، كونت الحكومة لجنة من الوزارات لمحاربة الاتجار في الأشخاص وأصدر مجلس الوزراء خطة لمحاربة الاتجار، خلال الخريف. كما تبنت الحكومة تدريب القضاة ومساعدتهم علي محاكمة المخالفات المتعلقة بالاتجار في الأفراد. وتقوم هذه اللجنة بمراقبة أنماط الهجرة للتعرف علي وجود أي دليل للاتجار في الأفراد. تقدم الحكومة مساعدات لخادمات المنازل اللائي تعرضن للتعسف وسوء المعاملة وتوفر لهن المأوي في مراكز الإبعاد. كما خصصت الحكومة خطأ ساخناً لتلقي شكاوي النساء والأطفال الذين يتعرضون لأوضاع تعسفية.

في عام 2001، أدخلت الحكومة إجراءات سلامة جديدة لجوكية الهجن تتمثل في ضرورة استخدام الخوذة الواقية للرأس وأحزمة السلامة. كما قامت بفتح مدرسة ومركز صحي لهؤلاء الجوكية. في عام 2002، حددت لجنة سبق الهجن الحد الأدنى لوزن راكبي هجن السباق.